مشكلُ الحديث المتعلق بقضايا العقيدة بين الطحاوي (٣٢١) وابن فورك (٤٠٥) من خلال كتابيْ: «شرح مشكل الآثار" للطحاوي، و«مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك

دكتور/ عبدالرزاق بن طاهر معاش
أستاذ العقيدة وعلومها المشارك
جامعة الملك فيصل

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم النبيين، نبينا محمد وعلى آله وصبحه أجمعين.

أما بعد:

فيتناول موضوع هذا البحث قضية منهجية من قضايا الاعتقاد، ألا وهي: المشكل من نصوص السنة في المسائل العقدية، ودفعه، وتوجيهه بما يتوافق مع الحق الذي تدلّ عليه تلك النصوص، دون تحريف أو تهوين، أو تضعيف، وفق أهواء المذاهب البدعية الكلامية، والسلوكية، وغيرها، ثم ردّ تلك النصوص وتقديم ما زُعم أنه عقل، أو غيره من مزاعم الطاعنين.

ولقد كانت هذه القضية –دفع الإشكال عن النصوص المشكلة– مضماراً خاض فيه كثير من الطاعنين في مذهب السلف القائم على تعظيم نصوص الوحي، وعدم معارضتها بالرأي، أو بالعقل، أو بالذوق.

والفِرق الكلامية هي من تولى كبر الطعن في تلك النصوص بحجة معارضتها للعقل، وتبعها في ذلك منحرفة المتصوفة الذين غلب على منهجهم التأويل الباطني والرمزي لمعني تلك النصوص، على غير المراد منها، وبالتالي الطعن في دلالاتها الشرعية السنية التي أقرّها أئمة السلف، وعلماؤهم، كابراً عن كابر.

وقد قصدتُ بهذه الورقة البحثية بيان منهج كل المذهبين السني السلفي، الذي مثّلت له بعمل من أعلام السلف، وهو الإمام الطحاوي (٣٢١) من خلال كتابه

الكبير"شرح مشكل الآثار"،وفي مقابل هذا المذهب، مذهب البدع الكلامي، الذي مثلت له بعمل ابن فورك (٤٠٥) في كتابه"مشكل الحديث وبيانه".

وقد عرضت منهج الرجلين من خلال تتبع جزئياته في كتاب كلٍّ منهما، واستخرجت القضايا المنهجية التي قام عليها عملهما، وفق المنهج الاستقرائي، والوصفي، والنقدي.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد أتحدث فيه عن قضية منهجية مهمة للغاية في موضوع "المشكل"، وغلى قسمين كبيرين، يحتوي كل منهما على مجموعة مباحث وقواعد وتطبيقات، هي فيما يلي من هذا البحث.

وبالله التوفيق والسداد.

التمهيد: ويتضمن توطئة بيان الخلل في موضوع المشكل عند المعارضين لمدلولات النصوص المتعلقة بالاعتقاد في التوحيد وسائر الغيبيات، من حيث تحديد المشكل الحقيقي من عدمه، ومنهجهم في دفع الإشكال وأدواتهم وموقفهم من المخالف،وهي -حقيقة- ثلاث معضلات فكرية تحتاج إلى تجلية، وهي نتائج توصلت إليها بعد دراستي لمجموعة من كتب المشكل على طريقة أهل الكلام، أو المتصوفة الفلسفية، وغيرهم ممن خالف منهج السلف في الاعتقاد.

المعضلة الأولى عند المعارضين للنقل من أهل الكلام ومن سار في فلكهم، تكمن في استشكال ما لا يشكل من معاني النصوص، وذلك عائد إلى خلفيتهم العقدية ومنهجهم في تلقيها والاستدلال عليها؛ ولذلك نجدهم في مسائل صفات الباري تعالى، وبخاصة الاختيارية منها كالنزول، والكلام، والإتيان، والعلو، والرضا، والغضب، والحب...، وبعض الصفات الخبرية كالوجه، واليدين، والقَدم، نجدهم يسارعون إلى تأويلها، أو نفيها، أو تحريفها بحجة أنها مشكلة باعتبار مخالفتها للمعقول من أن الله لا يشبه في صفاته صفات خلقه، وأن اعتقاد مقتضى النصوص التي وردت بها، فيه هذا المحذور وهو التشبيه، وهذا إشكال عظيم عندهم.

والمعضلة الثانية – حسب تتبعي- تكمن في أدوات دفع ذلك الإشكال ومنهجه عندهم، وأنهم مخالفون لعامة علماء الإسلام المعتنين بعلومه كالتفسير، والحديث وعلومه، وأصول الفقه وقواعده، واللغة العربية وعلومها؛ فهم يغربون في اتباع منهج غير منضبط، وأدوات غير مواتية ومتوافقة مع المنهج الصحيح المتبع، وأدواته التنفيذية له.

فنجدهم يذكرون من المعاني في تفسير القرآن لم يقل بها أحد ممن يعتدّ بعلمه بكتاب الله وعلومه، وكذلك الحال بالنسبة للعلوم الأخرى، كتضعيف الأحاديث أو تصحيحها، بدون ضوابط علماء الحديث وقواعدهم.

والمعضلة الثالثة هي في موقفهم ممن يخالفهم في العقيدة، وفي إصدار الأحكام عليهم، ونبزهم بأوصاف لا تليق، وتتنافى مع آداب العلم، وحقوق العلماء. حتى وصل بعضهم إلى وصف كتاب التوحيد للإمام ابن خزيمة بـ " كتاب الشرك "![1].

---

(١) قائل هذا هو أبو عبدالله الرازي(٦٠٦)، فقد جاء في تفسيره، في سورة الشورى الآيات ٧ إلى ١٢، قوله: (واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه «بالتوحيد»، وهو في الحقيقة كتاب الشرك، واعترض عليها، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات، لأنه كان رجلا مضطرب الكلام، قليل الفهم، ناقص العقل). مفاتيح الغيب للفخر الرازي (٥٨٢/٢٧).

أما عند الأئمةِ أهلِ العلم من أهل السنة والجماعة، فالأمر مختلف تماماً، منهجاً، ومصادر، وأدواتٍ، وقد مثّلتُ لهم في هذا المضمار بالإمام الطحاوي رحمه الله المتوفى ٣٢١، من أعظم ما خلّف الإمام الطحاوي – رحمه الله – متن العقيدة الذي سُمي باسمه، وشرحه الإمام ابن أبي العز الحنفي، وقد حضي ذلك المتن وشرحه بشهرة واسعة، ونال قبول أهل السنة خاصتهم وعامتهم. وقد اعتمدت كتابه الكبير «شرح مشكل الآثار»، الذي أبان فيه عن المنهج المتزن في النظر في النصوص، مع تعظيمها وتقديسها عن أن تكون مثل كلام البشر، فتعامل معاملة النصوص الأدبية من شعر ونثر، أو نصوص قانونية وضعية، تُخضع لأحكام العقل الإنساني ونتاجه القاصر الغير المعصوم.

فمن ملامح منهج الإمام الطحاوي رحمه الله في دفع الإشكال عن النصوص، أنهلا ينظر في الأحاديث الضعيفة؛ ولذلك كان شرطه في كتابه : كون الأحاديث التي هي جديرة بالتأمل لرفع الإشكال عنها ودرئه، كونها مقبولة الأسانيد؛ ولذلك فالأحاديث التي في أسانيدها علل، أو في متونها شذوذ أو مخالفة لا يعتبر بها في حال تعارضها، أو معارضتها للأحاديث الصحيحة؛ التي لا تتعارض ولا تُعارض بمثلها إلا في نظر من قصُر فهمه لدلالة النصوص.

كما كان من منهج الإمام الطحاوي –رحمه الله– في التوفيق بين الأحاديث، ورفع الإشكال عنها أن يسوق الأدلة المتنوعة التي تؤيّد ما يريد تقريره، ولا يقتصر ـــ غالباً ـــ على نوع واحدٍ من الأدلة كنصوص الكتاب العزيز، أو السُّنة بل يردف تلك الأنواع بالأدلة العقلية المستنبطة من دلالات النُّصوص، ومقرّرات العقول؛ دون إغفال لمذاهب العرب في لغتهم وأسلوبهم.

فهذه لمحة موجزة – سيأتي ذكر تفاصيلها كلها– في عرض أهم الفروق في مناهج من تصدوا لدفع إشكال النصوص الظاهر، ما بين المُغالين في تعظيم العقل وتهوين النقل، وبين المتزنين في النظر إلى كليهما نظرة علمية وفق منهج منضبط، كامل الشروط الموضوعية والتطبيقية.

(١) سيأتي في صلب البحث –بحول الله – تفصيل واسع لذلك مبيناً بالأمثلة والنماذج من كلام الإمام رحمه الله.

القسم الأول: الإمام الطحاوي وكتابه "شرح مشكل الآثار"

أوّلاً: ترجمة الإمام الطحاوي:

هو الإمام العلاّمة أحمد بن محمد بن سلامة، الأزدي الحجري الطحاوي، أبو محمد الحنفي. محدّث الديار المصرية وفقيهها، صاحب التصانيف.

ولد سنة ٢٣٩، ونشأ في بيت علم وفضل، وروى عن خاله إسماعيل بن يحي المُزني – أفقه أصحاب الشافعي وناشر علمه–، والربيع بن سليمان المرادي، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم. وروى عنه أبو القاسم سليما بن أحمد الطبراني، ويوسف بن القاسم الميانجي، وأحمد بن القاسم الخشّاب وغيرهم. برّز في علم الحديث والفقه.

قال عنه أبو سعيد بن يونس: (كان ثقة ثبتا فقيها عاقلا، لم يُخلّف مثله).

وقال عنه ابن كثير: (الفقيه الحنفي، صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة).

يُعدّ الإمام الطحاوي – رحمه الله – من أقدر الناس على التأليف وأمهرهم فيه، وله عدة مصنفات، منها: شرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار، وله تفسير طُبع حديثا.

من أعظم ما خلّف الإمام الطحاوي – رحمه الله – متن العقيدة الذي سُمي باسمه، وشرحه الإمام ابن أبي العز الحنفي، وقد حضي ذلك المتن وشرحه بشهرة واسعة، ونال قبول أهل السنة خاصتهم وعامتهم.

توفي – رحمه الله – سنة ٣٢١. رحمه الله رحمة واسعة [١].

ثانياً: مقصود الإمام الطحاوي –رحمه الله– من تأليف كتابه «شرح مشكل الآثار»:

صرّح الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ بغايته ومقصوده من تأليف كتابه «شرح مشكل الآثار"في مقدمة الكتاب، فقال: (إني نظرتُ في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها، وأن أجعل ذلك أبواباً، أذكر في كل باب منها ما يهبه الله عزّ وجلّ لي

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/١٥) ، والبداية والنهاية (١٨٦/١١) ، والأنساب للسمعاني (٢١٨/٨) ، والجواهر المضية في تراجم الحنفية (١٠٢/١).

من ذلك منها، حتى آتي فيما قدرت عليه منها كذلك؛ ملتمساً ثواب الله عزّ وجلّ، والله أسأله التوفيق لذلك)[1].

وبالنظر في كتاب «شرح مشكل الآثار"نجد أن الإمام الطحاوي ـ رحمه الله ـ توسع كثيراً في تأمّل الأحاديث التي قد تُشكل على بعض الأفهام، فيظهر منها نوع تعارض مع أحاديث أخرى، أو مع آيات من القرآن، أو مع قواعد عامة جاءت بها هذه الشريعة، ولذلك بلغ كتابه ستة عشر (١٦) مجلّداً، حتى عُدّ أوسع كتاب في موضوع مشكل الحديث ومختلفه[2].

قال ابن العربي المالكي: (وأمّا الطحاوي فتكلّم عليه في ألف وخمسمائة ورقة، قرأناها بالثغر المحروس، فأجاد فيما يتعلق بالفقه الذي كان بابه، وكان منه تقصير في غيره)[3].

وقال أحد الباحثين: (وممن أفرد هذه التطبيقات والممارسات[4]، وجمع فيها فأوعى؛ الإمام أبو جعفر الطحاوي ـ رحمه الله ـ فقد أفرد ذلك في كتابه المشهور بـ «شرح مشكل الآثار»، حيث امتاز تصنيفه هذا بغزارة المادة وشمولها، ليس في مختلف الحديث فحسب، بل اتسع ليشمل كل مشكل الأحاديث، حتى أطال النفس في الأخذ، والردّ، والنقاش؛ بل وإقامة البراهين والدلائل، مستعيناً بمختلف العلوم لدفع وهم التعارض)[5].

وقال آخر: (وليس من التزيد أو التجاوز في القول، أن يقال: إنه قد وفّى بما وعد من ذلك، فقد استوفى في كتابه هذا كل المقاصد التي أومأ إليها في مقدمة الكتاب)[6].

---

(1) شرح مشكل الآثار (٦/١).

(2) مشكل الحديث: هو ما رُوي عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة يوهم ظاهره معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة. يُنظر: مختلف الحديث د. الخياط (ص ٣٢).

ومختلف الحديث هو: الحديث الذي عارضه ظاهراً مثله. يُنظر: تدريب الراوي (١٩٦/٢).

(3) القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس، لأبي بكر بن العربي. تحقيق محمد ولد كريم. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط١، ١٩٩٢م (٥٥٧/٢).

(4) في درء تعارض الأحاديث، وإزالة إشكالاتها.

(5) وجوه الترجيح الحديثية في شرح مشكل الآثار. إعداد صالح بن حمد الحواس. ماجستير. بحث مطبوع على الآلة. جامعة الملك سعود. ١٤١٨ هـ (ص ٥).

(6) مختلف الحديث د. الخياط (ص ٣٦١).

ثالثاً: منهج الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ في كتابه «شرح مشكل الآثار»:

١ــ النظر في الأحاديث التي صحّت أسانيدها، وسلمت من العلل والقوادح:

حدّد الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ بعض ملامح منهجه في كتابه «شرح المشكل»، ومنها: كون الأحاديث التي هي جديرة بالتأمل لرفع الإشكال عنها ودرئه، كونها مقبولة الأسانيد، كما قال: (نظرتُ في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها)[١].

وجهده في تحقيق هذا الضابط واضح؛ فقد اهتم بسَوْق الأسانيد الكثيرة إلى درجة قاربت الاستقصاء حتى ترتاح نفسه إلى ما صحّ منها، وما لم يصح يطّرحه.

وأذكر هنا طريقة الطحاوي في هذا المجال، بصورة مجملة؛ لأن القصد هنا هو ذكر النكتة من اعتماد الأسانيد المقبولة دون غيرها.

فطريقته في رواية الحديث وبيانه تتضمن أموراً [٢]:

أوّلاً ــ جمع أسانيد الحديث، فيذكر المتابعات ثم يعقب بذكر الشواهد.

ثانياً ــ التنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة في المتون أو في الأسانيد.

ثالثاً ــ ذكر علل الأسانيد والمتون.

رابعاً ــ تعديل الرواة وتجريحهم، والترجمة لبعضهم.

وقد تحصّل له من هذه الطريقة عدة فوائد ساعدته على تحقيق المرويات وطرقها، وأسانيدها، ورواتها، ومتونها...

من تلك الفوائد: معرفة تفرّد الرواة (كما في الحديث رقم ٥٧٢، و١٦٣٦)؛ واختلاف الرواة بالزيادة أو النقص (كما في ح ٢١٥٢، ح ٢٣١٨)؛ ومعرفة التدليس من عدمه (كما في ح ٤٢٢٦، ح ٤٧٦٩)؛ وتحديد الرفع والوقف أو الإرسال والوصل (كما في ح ١٤٣٦، ٤٢٢٦)؛ ومعرفة كثرة الطرق التي يرجّح بها عند التعارض (كما في ح ٨٩٤، ح ٢٥٨٤).

وعَوْد إلى النكتة من هذا الجهد العظيم في الذود عن سنة المصطفى ﷺ، وهي أن الأحاديث التي في أسانيدها علل، أو في متونها شذوذ أو مخالفة لا يعتبر بها في

---

(١) شرح مشكل الآثار (٦/١).

(٢) يُنظر: وجوه الترجيح للحواس (ص ٦٧ــ٧١).

حال تعارضها، أو معارضتها للأحاديث الصحيحة؛ التي لا تتعارض ولا تُعارض بمثلها إلا في نظر من قصُر فهمه لدلالة النصوص.

ولذلك نجد الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ بعد أن استقرّ على هذا المنهج، يبيّن جميع ما وصل إليه مما استُشكل ظاهره، فيزيل ذلك الإشكال بكل يسر واطمئنان، وفق منهج مدعوم بالأدلة النقلية والعقلية، ويختم ذلك غالباً بقوله: «فاتفق بحمد الله تعالى حديثا رسول الله ﷺ اللَّذان ذكرناهما ولم يختلفا»[1].

٢ــ عدم التعارض بين النصوص دلّت عليه أنواع كثيرة ومتنوعة من الأدلة المعتبرة:

من منهج الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ في التوفيق بين الأحاديث، ورفع الإشكال عنها أن يسوق الأدلة المتنوعة التي تؤيّد ما يريد تقريره، ولا يقتصر ــ غالباً ــ على نوع واحدٍ من الأدلّة كنصوص الكتاب العزيز، أو السُّنة بل يردف تلك الأنواع بالأدلة العقلية المستنبطة من دلالات النُّصوص، ومقرّرات العقول؛ دون إغفال لمذاهب العرب في لغتهم وأسلوبهم.

ولم يكن الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ يجد أي صعوبة في ذلك التوفيق بين الأدلة، وإزالة ما يشكل منها، كما أنه لم يكن يتكلّف لذلك، إلا جهد عالم فقيه بمعاني النُّصوص ومقاصد الشريعة ومبانيها.

ولذلك، فقد تعدّدت مصادر الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ في كتابه «شرح مشكل الآثار»، ما بين كتب الرجال والرواة والتاريخ، وكتب اللغة والغريب، وكتب التفسير والقراءات، وكتب الفقه وأصوله[2].

فهذه العلوم الكثيرة المتنوّعة كلها تعاضدت على تحقيق مقصود الإمام الطحاوي، وهو إقامة الأدلة والبراهين على اعتقاد التآلف، والتوافق، والبيان في نصوص الشريعة.

٣ــ لا مجال للوقف أو التفويض في المنزّل للتعبّد والاعتقاد:

تناول الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ في كتابه «شرح مشكل الآثار"بشمولية كبيرة أنواعاً متنوعة من العلوم، وبالخصوص موضوعات العقيدة، والعبادة، والأحكام؛

---

(١) شرح مشكل الآثار (٢١٢/١).

(٢) يُنظر: وجوه الترجيح الحديثية للحواس (ص ٧١ــ٨١).

ولذلك جاء كتابه كبيراً، ومع ذلك ــ وفي حدود ما اطّلعتُ عليه دارساً للكتاب ــ لم أجده توقّف في نصّ أو فوّض معناه، على الأقل في مجال العقيدة وهو من أهم المجالات.

بل إنه ــ وفق منهجه في السَّبر والاستقراء ــ يستطرد، ويكثر من نقل النصوص ليستدلّ على ما يراه صواباً موافقاً للشريعة وفق منهج السّلف.

فنخرج من هذا الملمح بالقول: بأن ما أنزله الله تعالى، أو بيّنه رسوله ﷺ مما يجب اعتقاده، أو تعبّد الله تعالى به، ثم ظهر عليه نوع إشكال فهو طارئ قد بيّنه الجهابذة من الأئمة والعلماء، وليس فيه ما يدعو إلى الوقف أو التفويض المذموم، وإلا فما اشتبه معناه فإنه يؤمن به، ثم يردّ إلى المحكم لمعرفة معناه، إلحاقاً للفرع بالأصل الثابت، وتوفيقاً بين النُّصوص وإعمالها جميعاً ما أمكن.

وهذا هو منهج السَّلف عينه، فقد ورد عن مجاهد أنه قال: «عرضتُ المصحف على ابن عباس، من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية، وأسأله عنها»[(1)].

وقبله عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: «ما في كتاب الله آية، إلا وأنا أعلم فيم أُنزلت»[(2)]. وقال الحسن البصري: «ما أنزل الله آية، إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها»[(3)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كانوا يجعلون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين: كما قال مسروق: ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه. وقال الشعبي: ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها. وأمثال ذلك من الآثار الكثيرة، المذكورة بالأسانيد الثابتة)[(4)].

٤ــ الأدب في حكاية ما قد يشكل على بعض الأفهام:

لا يجسر الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ على الطعن في حديث رسول الله ﷺ، ووصفه بالتعارض مع ما عرفته العقول الكليلة، وبالتالي بالشناعة والقصور؛ كما

---

(1) رواه الطبري في تفسيره (٤٠٩/٤ برقم ٤٣٣٧)، والطبراني في الكبير (٧٧/١١ برقم١١٠٩٧).

(2) رواه البخاري في فضائل القرآن، باب القرّاء من أصحاب النبي ﷺ (٤٧/٩ برقم٥٠٠٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (١٩١٣/٤ برقم٢٤٦٣).

(3) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض(٢٠٨/١) ولم أقف على من خرّجه.

(4) درء التعارض (٢٠٨/١).

يفعله أهل الكلام الذين يخوضون في هذا المضمار دون علم أو هدىً، فيتجاسرون على سنة النبي ﷺ بالردّ، واتهامها بأنها مخالفة لقضايا العقول وقطعياتها بزعمهم.

أما الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ فلا يتعرّض لذلك إلا لبيان الحق، وإزالة الإشكال الذي كان سبباً في جهل كثير من الناس بدلالات النصوص ومعانيها، ونفي أن تستحيل تلك الدلالات والمعاني في ميزان العقل الصريح.

بل كان دأبه في عرض المشكل كله أدباً وتعظيماً لسنة رسول الله ﷺ، حيث لم يستعمل صيغاً تفيد الجزم أو القطع بوجود المشكل في كلام رسول الله ﷺ، بل يستعمل صيغ التمريض، أو صيغ السؤال من سائل.

فغالباً ما يترجم للباب بقوله: «بيان مشكل ما روي...»، أو يسوق ما يوهم المعارضة على شكل سؤال سائل، أو قول قائل، كما قال في موضع: (فقال قائل: في هذا الحديث كلام متضاد...)[1].

٥ــ الحق لا يتعدّد:

سلك الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ في كتابه أسلوب تقسيم الموضوعات على فصول، فيذكر في كل فصل الأحاديث المتعارضة في موضوعه،ويجعلها قسميْن: فيذكر في الأول منهما الأحاديث المعارَضة، ويسوقها بأسانيدها ومن ذهب إلى القول بها.

وفي القسم الثاني يذكر الأحاديث المعارِضة بأسانيدها كذلك، ومن قال بموجبها.

ثم يعقّب على ذلك بذكر التوفيق بين هذه الأحاديث المتعارضة ظاهراً بما يرفع الإشكال عنها.

فإذا وجد الخلاف قويّاً، ولم يمكنه الجمع ــ الذي لا يحيد عنه في الغالب ــ يلجأ إلى ترجيح طرف على آخر، وفق منهج علمي دقيق، وقد أشرتُ إلى شيء من جهده في استقصاء طرق الروايات، ومعرفة الرواة في بداية هذا المبحث، حتى يستطيع الترجيح بين الروايات، وتقرير الرأي الصواب في نظره، بناء على وجوه ترجيحية دقيقة، مما نصّ عليه العلماء.

---

(1) شرح مشكل الآثار (١/٣٤٠).

فالمهم في ترجيحات الإمام الطحاوي ـ رحمه الله ـ أنها لم تكن عن هوى أو تشهٍ كما هو دأب أهل البدع، بل كانت وفق قواعد ترجيحية كثيرة، أشار إلى كثير منها أحد الباحثين في دراسة علمية قيّمة[1] أذكر منها مثالين قصد الاختصار والتدليل على المسألة.

١ـ الترجيح بكثرة الرواة:

عقد الطحاوي باباً ليرجح بين لفظين من ألفاظ هذا الحديث مختلفين، وقد رجح أد اللفظين بكثرة الرواة له، فقال: «باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في الرجل الذي أوصى بنيه إذا مات أن يحرقوه، ثم يسحقوه، ثم يذروه في الريح في البر والبحر وفي غفران الله له مع ذلك"ثم أخرج بسنده عن ستة من الصحابة هذا الحديث عن: أبي بكر الصديق، وحذيفة[2]، وأبي مسعود البدري[3]، وأبي سعيد الخدري[4]، وسلمان[5]، وأبي هريرة، ومعاوية بن حيدة[6] عن النبي ﷺ: «كان رجل ممن كان قبلكم سيء الظن بعمله، فلما حضرته الوفاة، قال لأهله: إذا أنا مت فاحرقوني، ثم اطحنوني ثم ذروني، في البحر، فإن يقدر الله علي لم يغفر لي، قال فأمر الله الملائكة، فتلقت روحه قال: فقال: ما حملك على فعلت؟ قال: يا رب ما فعلت إلا من مخافتك يا الله فغفر الله له»[7] واللفظ لأبي هريرة وكلهم بألفاظ متقاربة، ومتفقون على قوله ﷺ: «فإن يقدر الله علي"إلا معاوية بن حيدة فرواه بلفظ «لعلي أضل الله». وقد ذكر الطحاوي أن الكل قد سمعه من النبي ﷺ «لأنهم حدثوا به عنه في أزمنة مختلفة بألفاظ مؤتلفة، فلم يكن ذلك إلا بحفظهم إياه عن رسول الله ﷺ بتلك الألفاظ، وسمعه معاوية بن حيدة منه كذلك، فوقع في قلبه أن المعنى الذي أراده رسول الله ﷺ بقوله «إن يقدر الله علي"أراد

(١) يُنظر: وجوه الترجيح الحديثية في شرح مشكل الآثار للحواس (ص ١٦٠ـ٢١٢).

(٢) صحابي جليل أنصاري مات في أول خلافة علي سنة ٣٦.

(٣) عقبة بن عمرو الأنصاري صحابي مات قبل ٤٠ وقيل بعدها.

(٤) سعد بن مالك الأنصاري شهد ما بعد أحد مات بالمدينة ٦٥ هـ.

(٥) أبو عبد الله أصله من أصبهان شهد الخندق وما بعدها مات ٣٤ هـ.

(٦) معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب القشيري، نزل البصرة روى عنه ابنه حكيم، وهو صحابي نزل البصرة ومات بخراسان، وهو جد بهز بن حكيم، وله وفادة وصحبة وقال البخاري: سمع النبي ﷺ. يُنظر: الإصابة (ت ٨٠٨٣)، أسد الغابة (ت ٤٩٨١)، الاستيعاب (ت ٢٤٦٣).

(٧) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٤٩٤/٦برقم ٣٤٥٢)، ومسلم في التوبة، باب سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه (٢١١٠/٤ برقم ٢٧٥٦)،والطحاوي في مشكل الآثار (٣٤/٢ برقم ٥٦١)، كلهم من طريق أبي هريرة.

به القدرة فكان ضدها عنده أن يضله وهو أن يفوته ولم يكن مراد الرسول ﷺ بالمقدرة ذلك، وإنما هو التضييق[1] وكان الذي أتى فيه معاوية هو هذا المعنى، وكان ما حدث به الستة الأولون عن رسول الله ﷺأولى"وقال قبل ذلك «وستة أولى بالحفظ من واحد»[2].

والمقصود من ذكر هذا المثال بيان أن من منهج الطحاوي: الترجيح بكثرة الرواة حين يبدو له التعارض بين حديثيْن أو روايتيْن ولا يجد مجالا للتوفيق.

والإمام الطحاوي غالباً ما يرجح بين المتعارضات بهذا المرجح فمرة يقول: «وكان أربعة أولى بالحفظ من اثنين» ويقول «ثلاثة أولى بالحفظ من واحد» و«اثنان أولى بالحفظ من واحد» و«ما رواه الجماعة أولى في القبول والحفظ من واحد» و«ثمانية أولى بالحفظ من اثنين» ونحو ذلك[3].

٢ـ تقديم الحديث المتصل على المنقطع:

فقد أخرج الطحاوي في «باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: «إن للقبر لضغطة لو نجا منها أحد نجا منها سعد بن معاذ"بسنده إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ قال: إن للقبر لضغطة، لو كان أحد ناجياً منها، نجا منها سعد بن معاذ»[4].

---

(١) لقد أخطأ الإمام الطحاوي – رحمه الله – في فهم هذا الحديث، حيث فسّر القدرة بالتضييق، فنشأ عن ذلك دعوى التعارض بين رواية أكثر الرواة، ورواية معاوية. والصواب أن القدرة في قوله: "فإن يقدر الله عليّ "هي القدرة ضد العجز، وعليه فلا تعارض بين الروايتيْن؛ وتفسير القدرة هنا بالتضييق لا يصحّ فإنه لا يستقيم معه الكلام، إذ يصير المعنى: إن يضيّق الله عليّ لم يغفر لي، وهذا لغو من الكلام؛ وعلى هذا التفسير فلا معنى لأمر ذلك الرجل أولاده أن يحرقوه ويذروه.

وأما التفسير الصحيح للقدرة فوجه أمره بأن يُحرق ظاهر، وهو ظنّه أنه إذا أُحرق يفوت الله فلا يقدر على جمعه، فينجو من عذابه، حمله على ذلك سوء ظنه بعمله وشدة خوفه من ربه، وجهله بقدرته.

(٢) يُنظر شرح مشكل الآثار (٣٨/٢).

(٣) يُنظر مشكل الآثار على الترتيب السابق: (٢٠٦/٢)، (٨٦/٤)، (٧٠/٤)، (٧/٧)، (٤٥١/٧)، ويُنظر إن شئت أيضاً (٢١٥/٤، ٢٥٧)، (١٤٤/٦)، (١٨٧/٧)، (١٩٢)، (١٨٨/٨)، (٢١/٩، ٩٩، ٣٨٥)، (١٠/١١، ٢١٨، ٢٢٧، ٤٩١)، (٢٠٦/١٢، ٤٨٤، ٥٠٨)، (٤٠٧/١٤)، وغيرها.

(٤) شرح مشكل الآثار (٢٥٣/١). والحديث أخرجه كذلك : الإمام أحمد في مسنده (٥٥/٦)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٥٣٢/٢ برقم ١١١٤)، وقال الذهبي في السير (٢٩١/١) : إسناده قوي.

ثم أخرج بسنده حديثاً فيه البراءة من فتنة القبر عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم يموت في يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا برئ من فتنة القبر»[1].

فأجاب عن هذا الاختلاف الإمام الطحاوي بقوله: «فكان جوابنا في ذلك بتوفيق الله وعونه أن هذا حديث منقطع ــ يعني حديث ابن عمرو بن العاص ــ فإن ربيعة بن سيف لم يلق عبد الله بن عمرو وإنما كان يحدث عن أبي الرحمن الحبلي عنه».

وقال الطحاوي: «فوقفنا بذلك على فساد إسناده هذا الحديث، وأنه لا يجوز لمثله إخراج شيء، مما يوجب حديث عائشة دخوله فيه»[2].

٦ــ الفهم الثاقب، والنظر الصائب في حلّ ما يُشكل:

إن الخضمّ الذي خاضهُ الإمام الطحاوي ــ رحمه الله ــ في هذا الكتاب، لا يخوضه إلا جهابذة أهل العلم الذين جمعوا كثيراً من العلوم والفنون، وبخاصة علوم الكتاب والسُّنة، ولا نحسب الإمام الطحاوي إلا واحداً منهم، يدل على ذلك ما أودعه في كتابه من خلاصات لعلوم شتى، كانت سبباً في فهمه الثاقب لكثير من النصوص التي أشكلت ظواهرها، أو معانيها؛ ففهمه لكثير من المسائل المذكورة في النصوص تجعله من أهل العلم بالمشكل وبتخريجاته وتوجيهه إلى المقصود الصحيح منه.

وسأنقل نموذجاً من فهمه وبيانه لحديث أشكل على بعض الناس، قال–رحمه الله:

باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله ﷺ من قوله: «تكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق بين أمة محمد ﷺ وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان»[3].

---

(1) شرح مشكل الآثار (٢٥٣/١). والحديث أخرجه كذلك: الترمذي في الجنائز، باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة (٣٨٦/٣ برقم ١٠٧٤)، وأحمد (١٦٩/٢).

وقال الترمذي: حديث غريب ليس إسناده بمتصل، إنما يروى عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو.

قال الشيخ الألباني في الجنائز (ص ٣٥) : الحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح.

(2) مشكل الآثار (٢٥٣/١) ويُنظر أيضاً مزيداً من التطبيقات: المشكل (٧٥/٩)، (١٧٧/١٢).

(3) مشكل الآثار (١٠٩/٦ــ١١٠).

حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن سعيد بن زياد بن علاقة، عن عرفجة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق بين أمة محمد وهي جميع فاضربوه بالسيف، كائناً من كان»(١).

(قال أبو جعفر: فقال قائل: ما معنى ما في هذه الآثار؟ فكان جوابنا له، بتوفيق الله تعالى، أن الهنة كناية عن شيء مكروه والهنات جمعها فأخبر ﷺ أنه ستكون بعده أمور مكروهة كنى عنها ثم بين بعضها بقوله: فمن أراد أن يفرق بين أمة محمد ﷺ وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان. فكشف لهم بذلك هنة من تلك الهنات، وأمرهم بما يفعلون به عند وقوفهم عليها، ممن وقفوا من أمته عليها منه، وليمسك عما سواها ليرجعوا بعد انكشافها لهم إلى ما يعملونه عند ذلك، مما قد علّمهم إياه، ومما قد يعلمهم إياه في المستأنف من أحكام الله عز وجل في ذلك. والله سبحانه وتعالى نسأله التوفيق)(٢).

(١) أخرجه مسلم في الإمارة، باب حكم من فرّق أمر المسلمين وهو مجتمع (١٤٧٩/٣برقم ١٨٥٢) بنحوه، وأحمد في مسنده (٣٤١/٤).

(٢) مشكل الآثار (١٠٣/٦).

القسم الثاني: ابن فورك وكتابه: «مشكل الحديث وبيانه»

أوّلاً: ترجمة أبي بكر بن فورك:

هو محمد بن الحسن بن فورك[(١)]، أبو بكر، الأنصاري، الأصبهاني، الشافعي، المعروف بالأستاذ[(٢)] .

سمع من عبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، وكثر سماعه بالبصرة وبغداد .

أقام أولاً بالعراق إلى أن درس بها، ثم ورد إلى نيسابور فبنى له بها مدرسة وداراً، ودرس بها، ثم دعي إلى مدينة غزنة[(٣)]، وجرت له بها مناظرات كثيرة.

تخرّج به جماعة من المتفقهة، وأبرز من روى عنه: البيهقي، والقشيري.

وكان أحد أئمة الأشاعرة في مسائل الاعتقاد[(٤)]، وعُرف بشدّة ردّه على الكرّامية أصحاب أبي عبد الله ابن كرّام .

صنّفه شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن الذين (سمعوا الأحاديث والآثار وعظموا مذهب السّلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السُّنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها وقد ظنّوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك ...)[(٥)] .

من مؤلفاته:« تفسير القرآن »، و"مشكل الحديث »، « النظامي في أصول الدين»[(٦)]، و"طبقات المتكلمين »، وغير ذلك ...

---

(١) فُوْرَك: بضم الفاء، وسكون الواو، وفتح الراء . وفيات الأعيان (٢٧٣/٤)، هكذا ضبطها أكثر من ترجم له، وضبطها بعضهم بفتح الفاء، ينظر: تاج العروس (١٦٧/٧) .

(٢) ينظر: ترجمته في: (تبيين كذب المفتري ٢٣٢، وفيات الأعيان ٢٧٢/٤، سير أعلام النبلاء ٢١٤/١٧،طبقات الشافعية الكبرى ١٢٧/٤).

(٣) بفتح الغين المعجمة، وسكون الزاي، وفتح النون: مدينة عظيمة في أوائل الهند من جهة خراسان، أشهر من سكنها بنو محمود بن سبكتكين القائد الفاتح . ينظر: معجم البلدان (٢٠١/٢) .

(٤) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٥٥٨/٢) .

(٥) درء التعارض (٣٤/٧) .

(٦) وقد نقل منه شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستدلال على مذهب ابن فورك في مجموع الفتاوى (٩٠/١٦-٩١)، وفي التسعينية(٧٠٩/٢وما بعدها). ذكر د. سزكين: أن مخطوط الكتاب موجود في مكتبة آيا صوفيا، باستانبول (رقم ٢٣٧٨) ويقع في ١٥٦ ورقة، وأنه نسخ سنة ٧٩٠ه. كما ذكر أنه يحقق في جامعة أنقرة.

وله في أصول الفقه:« الحدود في الأصول »[1].

قال عبد الغفار بن إسماعيل:(بلغت تصانيفه في أصول الدين، وأصول الفقه، ومعاني القرآن قريباً من المائة)[2].

قال ابن عساكر:(الأديب المتكلم،الأصولي، الواعظ، النحوي..)[3].

وفي أثناء عودته من غزنة إلى نيسابور مات – رحمه الله – في الطريق، وذلك سنة ست وأربعمائة (٤٠٦هـ)، وحمل إلى نيسابور، ثم دفن بالحيرة[4].

ثانياً: غرض ابن فورك من كتابه «مشكل الحديث»:

بيّن ابن فورك الغرض من كتابه في مقدمته التي قال فيها:

(أمّا بعد: فقد وفقت – أسعدكم الله – بمطلوبكم، ووفقنا الإتمام لما ابتدأنا به على تحرّي النصح والصواب، إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، مما يوهم ظاهره التشبيه مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين، وخصّوا بتقبيح ذلك الطائفةَ التي هي الظاهرة بالحقّ لساناً وبياناً، وقهراً وعلوّاً وإمكاناً، الطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائن البدع والأهواء الفاسدة، وهي المعروفة بأنها أصحاب الحديث...

وذكرتم أن أهلا لبدع من أصحاب الأهواء الفاسدة العادلة له عن مناهج الكتاب والسنة، نحو: الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والرافضة، والجسمية، ومن ناصب هذه الفرقة بالعداوة من سائر أهل الأهواء الباطلة، تقصد دائماً تهجين هذه العصابة بنقل أمثال هذه الأخبار، وتروم بذلك التلبيس على الضعفاء لتوهمهم أنها تنقل ما لا يليق بالتوحيد، ولا يصح في الدين، وتظن أن هذه الفرقة احتملت ذلك لاعتقادها حقائق معاني هذه الألفاظ، على حسب المعهود من أحوال الخلق المعروف من صفاتهم وجوارحهم وأدواتهم، واشتغلت بذلك، وهي ذاهبة عن معانيها، غافلة عن المقاصد فيها.

---

(١) ينظر: الأعلام (٨٣/٦)، وتاريخ الأدب العربي (٢٣١/٢) .

(٢) تبيين كذب المفتري (ص٢٣٣) .

(٣) تبيين كذب المفتري (ص٢٣٢) .

(٤) الحيرة: بكسر الحاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وفتح الراء: محلة كبيرة بنيسابور، ينسب إليها جماعة من أهل العلم، وهي تلتبس بالحيرة التي بظاهر الكوفة . ينظر: معجم البلدان (٣٢٨/٢) .

فرمتها بكفر التشبيه وبفعلة أهل الإلحاد والتعطيل، جاهلة بأنها إنما نقلت ما وعت عن رسولها، وروت ما سمعت عن العدول عن النبي ﷺ، وقد اعتقدت أصول الدين وحقائق التوحيد بدلائل العقول والسمع، فروت ذلك على موافقة أصولها، ومعاضدة ما شهدت البراهين بصحتها.

وإنما حمل هؤلاء المبتدعة على هذا التهجين والإنكار على هذه الطائفة، بنقل ما نقل من ذلك ما حمل الملحدة والمعطلة على إنكار كتاب الله تعالى اعتراضاً منهم عليه، بذكر بعض ما ذهبت عن معرفة معانيها وخفائها من آياته المتشابهة ...

وهذا يقتضي أن يكون الاشتغال بتأويله، وإيضاح وجهه مرتباً على ما يصح ويجوز في أوصافه جل ذكره، محمولاً على الوجه الذي نبيّنه ونرتبه من غير اقتضاء تشبيه أو إضافة ما لا يليق بالله جلّ ذكره إليه، فعلى ذلك تجري مراتب هذه الأخبار وطرق تأويلها، فاعلمه إن شاء الله تعالى)[١].

فغرضه إذن – وهو ما كرره كثيراً في ثنايا الكتاب – أن ينبه على معاني الألفاظ المشكلة التي وردت في الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ مما يوهم التشبيه، مما أدى بأهل البدع إلى جحدها لتوهّمهم أن ذلك مما لا يمكن أن يحمل على تأويل صحيح[٢].

وقد ذُكر لهذا الكتاب عناوين كثيرة، منها[٣]:

- "مشكل الآثار"[٤].
- "بيان مشكل الحديث والرد على الملحدة".
- "حلّ متشابهات الحديث".
- "تأويل الأخبار المشكلة".
- "تأويل مشكل الآثار".
- "تأويل الأخبار"[٥].

---

(١) مشكل الحديث وبيانه (ص٤-٦).

(٢) ينظر: مشكل الحديث (ص٧٦).

(٣) ينظر: تاريخ التراث العربي، تأليف د. فؤاد سزكين . طبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض . ١٤١١هـ . (٥٢/٤-٥٣).

(٤) وقد سماه شيخ الإسلام ابن تيمية بهذا الاسم في درء التعارض (٣٥/٧).

(٥) كما سمّاه القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (٤٢/١).

ثالثاً: أصول ابن فورك العقدية:

يُعدّ أبو بكر بن فورك من أساطين المذهب الأشعري في القرن الرابع وبداية الخامس (ت٤٠٦هـ)؛ ولذلك لم تكن أصوله في كتابه هذا إلا أصول الأشاعرة وآراؤهم .

من ذلك (١):

ـ **الاستدلال بدليل حدوث الأجسام** المسُمّى"دليل الأعراض"، وقد ذكره مستدلاً به في قوله:(إن الخلق عرفوا الله سبحانه وتعالى بدلالاته المنصوبة، وآياته التي ركبها في الصور، وهي الأعراض الدالة على حدوث الأجسام، واقتضائها محدثاً لها من حيث كانا محدثيْن) (٢) .

وقد ذكر هذا الدليل لنفي صفة"الصورة"عن الله تعالى، فقال في تأويل قوله ﷺ:« ... فيأتيهم في الصورة التي يعرفونها ... » (٣): (والتأويل أن الله عز وجل يأتيهم يوم القيامة بصورة غير صورته التي يعرفونها في الدنيا، وتكون الإضافة في الصورة إليه من طريق الملك والتدبير كما يقال: سماء الله وأرضه، وبيت الله وناقته، على وجهة الملك والفعل، لا على الوجه الذي لا يليق به ...)، ثم استدل بذلك الدليل المتقدم .

ـ **نفي صفات الله الاختيارية:**

فقد أوّل صفة"المجيء" (٤)، و"الإتيان" (٥)، و"النزول" (٦)"... وغيرها، إذ أولها جميعاً؛ لأن إثباتها على حقيقتها هو – في نظره – مما لا يليق بالله تعالى ولأنها صفات من هو جسم، أو محدود، أو متناه، أو متمكن، أو مماس ... والله عزّ وجلّ منزّه عن ذلك (٧).

---

(١) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/٥٥٨-٥٦٨) .

(٢) مشكل الحديث (ص٢٦) .

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق، باب الصراط على جسر جهنم (١١/٤٤٥ برقم ٦٥٧٣)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (١/١٦٤ برقم ١٨٢) .

(٤) مشكل الحديث (ص٢٦) .

(٥) المصدر السابق (ص٢٦، ٨١، ٨٤) .

(٦) المصدر السابق (ص٧٦، ١٩٩)

(٧) ينظر: المصدر السابق (ص٧٧) .

ومعاني هذه الصفات وغيرها هي التي جعلها مشكلة، ويجب تأويلها على ما يليق بالله جل وعلا، فوقع في التعطيل المحض .

ـ اضطرابه في الصفات الخبرية:

أثبت ابن فورك بعض الصفات الخبرية، كالوجه[(١)]، واليدين[(٢)]، والعين[(٣)]، وتأول غيرها التي هي من جنسها، ومن ذلك تأويله لصفة الساق[(٤)]، والرجل[(٥)] والأصابع[(٦)]، وما شابهها من الصفات الخبرية التي جاءت منصوصة في الكتاب والسنة؛ فوقع في التناقض؛ لأنه فرّق بين المتماثلات بغير دليل، وقد دل العقل الصريح – فضلاً عن النقل الصحيح – على عدم التفريق بين المتماثلات، وعلى عدم الجمع بين المختلفات .

وقد تقرر في قواعد أهل السنة أن نثبت لله كل ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من صفات الكمال، وأن ننفي عنه كل نقص نفاه الله أو نفاه رسوله ﷺ[(٧)] .

وابن فورك – رحمه الله – طالما كررّ ذكر هذا الأصل في كتابه، كقوله: (الأصل في سائر هذه الإضافات بهذه الأوصاف الخاصة التي تجري من طريق الملك والفعل على من يضاف إليه ويوصف به السمع، ولا يجوز إطلاق شيء من ذلك على الوجه الخاص إلا بأن يتقدمه سمع ...)[(٨)] .

وقوله:(لا يسوغ إطلاق الاسم والوصف والإضافة في ذلك من حيث حظرت الشريعة منه، ومن حيث لم يرد به سمع؛ لقيام الدلالة على أن هذا الباب مقصور على السمع فقط، ولا مجال للعقول فيه، فلذلك كان إطلاقه موقوفاً على ما خصه السمع به دون ما لم يرد به سمع)[(٩)] .

---

(١) ينظر: مشكل الحديث (ص١٧٢، ١٨٥، ٢٢١-٢٢٢) .

(٢) المصدر السابق (ص١٨٣، ١٨٧، ٢٢٤) .

(٣) المصدر السابق (ص١٨٠، ٢٢٢) .

(٤) المصدر السابق (ص٢٢٩-٢٣٠) .

(٥) المصدر السابق (ص١٩٠-١٩٣) .

(٦) ينظر: المصدر السابق (ص٢٣-٢٤، ١٠٠-١٠٢، ١٠٣-١٠٤) .

(٧) ينظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف . د. إبراهيم البريكان . دار الهجرة، الدمام . ط٢، ١٤١٥هـ (ص١٥٣-١٥٨) .

(٨) مشكل الحديث (ص٥٤-٥٥) .

(٩) المصدر السابق نفسه .

وقوله:(إنما يطلق من ذلك ما ورد به أثر، ونطق به سمع، وليس للقياس عندنا في ذلك مدخل بوجه من الوجوه)[١] .

وقوله: (ولا يجوز أن يستوحش من إطلاق هذا اللفظ – أي فرح الله – إذا ورد به سمع)[٢] .

وقوله:(لا يطلق شيء من الألفاظ في أوصافه وأسمائه المتفرعة ... إلا بعد ورود التوقيف من الكتاب والسُّنة، وعن اتفاق الأمة، ولا مجال للقياس وذلك بوجه من الوجوه)[٣] .

وغير ذلك من المواضع التي صرّح فيها بهذا الأصل [٤].

لكنه تناقض بين ما قرّره نظرياً وبين ما طبقه عملياً، حيث تسلّط بالتأويل على أغلب ما ثبت لله تعالى من أوصاف في كتابه وفي سنة نبيه ﷺ ولو بأنواع من التكلّف البعيد، بل ولو كانت النصوص التي استدل بها لا تثبت؛ فإنه يجهد في تأويلها على مختلف الأوجه ! .

وهذا التناقض مخالف لما تقرر عند أهل السنة من إثبات جميع الصفات الواردة في النصوص، وأن القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر[٥]، لا موجب للتفريق بينها؛ لأنها من قبيل المتجانس المتفق، لا المتنافر المختلف .

كما أن تأويله لتلك النصوص هو في حقيقة الأمر تعطيل لما دلت عليه من معانٍ، فانتفى بذلك ما زعمه من إقرار ما ورد به السمع .

ـ أنّ ظاهر نصوص الصفات – عند ابن فورك – يوهم التشبيه:

لم يخلُ نص أورده أبو بكر بن فورك في كتابه«مشكل الحديث»ممّا فيه إثبات صفة لله تعالى، سواء صح أو لم يصح، إلا وصمه بأنه يوهم التشبيه.

وهذه الشبهة هي التي عرضت لنفاة الصفات، فحرفوا بسببها النصوص وعطلوا معانيها، وسمّوا ذلك التحريف"تأويلاً".

(١) المصدر السابق (ص٦٥) .

(٢) المصدر السابق (ص٦٩) .

(٣) مشكل الحديث (ص٧٦) .

(٤) ينظر على سبيل المثال: (ص٨١، ٨٤، ١٢١، ١٥١– ١٥٢، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٦٨-٢٦٩) .

(٥) ينظر: التدمرية (ص٣١ وما بعدها) .

ومنشأ هذه الشبهة يعود إلى سببين [(١)].

- **السبب الأول:**اتفاق أسماء الربّ تعالى وصفاته مع أسماء المخلوقين وصفاتهم عند الإطلاق، فتوهم أهل التحريف أنه يلزم من إثباتها التماثل بين الخالق والمخلوق.

والحقيقة أن هذا ليس بلازم لوجوه عدة، من ذلك: تقييد الصفة بالخالق، كقولنا: سمع الله، وبصره، ووجهه، وعلمه، وكلامه، ونزوله... فهذه خاصة بالله لا يشركه فيها أحد من خلقه.

ومنها: أن اتفاق أسماء الربّ وصفاته مع أسماء المخلوقين وصفاتهم في المعنى العام أمر ضروري؛ لأنه من تمام البيان وفهم الخطاب، والله قد أمرنا أن نتدبر القرآن ونفهم معانيه، ومن ذلك الإيمان بالله وأسمائه وصفاته، وهي من الأمور الغائبة عنّا، والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبّر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد [(٢)].

وابن فورك صرّح بهذا في كتابه، مما يدل على اضطراب منهجه، فقال: (إنا قد علمنا أن النبي ﷺ إنما خاطبنا بذلك ليفيدنا أنه خاطبنا بلغة العرب، بألفاظها المعقولة فيما بينها، المتداولة عندهم في خطابها، فلا يخلو أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معانٍ صحيحة مفيدة، أو لم يشر بذلك إلى معنى، وهذا مما يجلّ عنه أن يكون كلامه يخلو من فائدة صحيحة ومعنى معقول) [(٣)].

- **السبب الثاني:**تحكيم العقل وحده وتقديمه على النَّقل:

وهذا هو ميراث أهل الكلام الذي ورثوه عن أهل الفلسفة، الذين خاضوا في الغيبيات بمجرد عقولهم القاصرة، فضلُّوا وأضلّوا من تبعهم، وكان تحكيم العقل في باب توحيد الله ومعرفته بأسمائه وصفاته من أكبر أسباب الانحراف في ذلك الباب؛ لأن العقل هذا المخلوق الضعيف لا يمكن أن يكون حاكماً على الله في توحيده وفي شرعه القويم، وإلا وقعت الكارثة والانتكاسة في باب العقائد والأحكام، واستطار الشر بالإعراض عن الوحي [(٤)].

---

(١) ينظر: دفع إيهام التشبيه، د. محمد السمهري (ص٥٨-٦٥) .

(٢) ينظر: التدمرية (ص٩٧) .

(٣) مشكل الحديث (ص٢٦٧) .

(٤) ينظر: دفع إيهام التشبيه (ص٦٤) .

ولدفع هذه الشبهة، شبهة أن ظاهر نصوص الصفات يوهم التشبيه التي أسس عليها كتاب ابن فورك، ألف القاضي أبو يعلى كتابه"إبطال التأويلات لأخبار الصفات"، فقال في بيان ذلك:(واعلم أنه لا يجوز رد هذه الأخبار على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها)[(١)] .

وقال ابنه أبو الحسين:(وأما كتابه – قدّس الله روحه – في إبطال التأويلات لأخبار الصفات؛ فمبني على هذه المقدمات[(٢)]، وأن إطلاق ما ورد به السمع من الصفات لا يقتضي تشبيه الباري سبحانه بالمخلوقات)[(٣)]

٢ . مصادر ابن فورك في كتابه:

اختلطت مصادر ابن فورك في كتابه"مشكل الحديث"ما بين استدلال بالسمع، وما بين أصول عقلية ورثها عن الجهمية من المتكلمين، إحساناً للظن منه بتلك الأصول، وما بين استدلال باللغة واستعمالاتها .

إلا أن الغالب عليه هو الاعتماد على الأصول العقلية، وبها أوّل أدلة النصوص ورد ظواهرها لمنافاتها لتلك الأصول عنده .

وابن فورك من النوع الذي قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: (سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السّلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار، ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية)[(٤)] .

وقال أيضاً:(هذا مع أن عامّة ما فيه – أي كتاب ابن فورك– من تأويل الأحاديث الصحيحة، هي تأويلات المريسي وأمثاله من الجهمية)[(٥)].

---

(١) إبطال التأويلات (٤٣/١) .

(٢) وهي: قبول أحاديث الصفات على ما جاءت به، من غير عدول عنه إلى تأويل يخالف ظاهرها، مع الاعتقاد بأن الله سبحانه بخلاف كل شيء سواه، وما يقع في الخواطر من حد أو تشبيه أو تكييف، فالله سبحانه وتعالى عن ذلك، والله ليس كمثله شيء ... ينظر: طبقات الحنابلة (٢١٠/٢) .

(٣) طبقات الحنابلة (٢١١/٢) .

(٤) درء التعارض (٣٤/٧) .

(٥) درء التعارض (٢٣٧/٥).

ولذلك كان صنيع ابن فورك في كتابه لا يختلف عن صنيع أحد الجهمية الذين ردّ عليهم الإمام الدارمي، حيث قال عنه،(ثم أجمل المعارض ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته المسماة في كتابه وفي آثار رسول الله ﷺ فعدّ منها بضعاً وثلاثين صفة نسقاً واحداً، يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي وفسرها، وتأولها حرفاً حرفاً، خلاف ما عنى الله، وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون، لا يعتمد في أكثرها إلا على المريسي...)[(١)].

وللتدليل على هذا نسرد هنا بعض الأمثلة التي تبين اعتماد ابن فورك على تأويلات المريسي وأمثاله:

١. تأويل صفة النزول، وأنه نزول رحمته وأمره تعالى[(٢)].

٢. تأويل خلق الله تعالى لآدم بيده[(٣)].

٣. تأويل صفة الإتيان بالشّبه نفسها[(٤)].

٤. تأويل صفة الأصابع والقبضة[(٥)].

ومما يؤيد أن ابن فورك اعتمد تأويلات الجهمية في كتابه"المشكل"، هو اعتماده على محمد بن شجاع الثلجي الذي ورث مقالة المريسي وورّثها من بعده،كالمعارض الذي تصدّى للردّ عليه ونقض كلامه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي.

وهذه خلاصة من ترجمة هذا الرجل من كتاب ميزان الاعتدال للإمام الذهبي[(٦)]؛ فقد قال عنه:

الفقيه البغدادي الحنفي.

قال ابن عدي: كان يضع الحديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث يسابهم بذلك[(٧)].

---

(١) نقض الإمام الدارمي على المريسي. تحقيق د. رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض. ط١، ١٤١٨هـ، (٢١٦/١)، وينظر: (٢٢٩/١).

(٢) ينظر: نقض الدارمي (٢١٤/١)، مشكل الحديث (ص٧٩).

(٣) ينظر: نقض الدارمي (٢٣٠/١)، ومشكل الحديث (٣٤،٣٧).

(٤) ينظر: نقض الدارمي (٣٣٨/١-٣٤٠)، ومشكل الحديث(ص٨١،٢٦-٨٤).

(٥) ينظر: نقض الدارمي (٣٦٩/١)، ومشكل الحديث (ص١٠١-١٠٢).

(٦) (٥٧٧/٣-٥٧٨).

(٧) من ذلك حديث "عرق الخيل "ينظر: الكامل لابن عدي (٢٩١/٦).

وكان ينال من أحمد وأصحابه؛ فقال مرة: عند أحمد بن حنبل كتب الزندقة وقال مرة: أصحاب أحمد بن حنبل يحتاجون أن يذبحوا.

ومما أوصى به: أنه لا يُعطى من ثلثه إلا من قال: القرآن مخلوق.

وقال الإمام الدارمي:(قال – أي المعارض – ثم ابتدأنا بعون الله في حكايات ابن الثلجي .

فيقال لهذا المعارض المعجب بضلالات هذين الضاليْن: فرغت من كلام بشر بسخط الرحمن، وابتدأت في كلام ابن الثلجي بعون الشيطان. ومثل فراغك من كلام بشر، وشروعك في كلام ابن الثلجي كمثل المستجير من الرمضاء بالنار، فرغت من احتجاج كافر إلى احتجاج جهمي خاسر) [(١)] .

فكيف يعوّل على كلام مثل هذا الرجل، وهو بهذه الحالة ؟ ! .

هذا وقد ذكر كلامه ابن فورك في كتابه"المشكل"في عدة مواطن منه[(٢)] وللإنصاف أذكر أنه تعقبه في موضعين فقط[(٣)] ، لفحش رأي الثلجي وهو القول بحلول الباري في كل مكان .

رابعاً: منهج ابن فورك في كتابه«مشكل الحديث»:

وهذه خطوط عريضة في بيان منهج ابن فورك:

١. سلك ابن فورك في كتابه مسلك التأويل في توجيه نصوص الصفات التي توهم – عنده – التشبيه .
٢. اعتماد طريقة أهل الكلام وأصولهم العقلية المعتمدة على الألفاظ المشتبهة، والمصطلحات المجملة، كالجسم، والتجزؤ، والتركيب وحلول الحوادث، وحدوث الأعراض ... وهي طريقة مذمومة تُنزّه نصوص الشرع عن أن تحاكم إليها .
٣. عنده أن الأصل في نصوص الصفات الإشكال والغموض، ومعارضة الأصول العقلية الكلامية، مما يوجب تأويلها وحملها على المعاني الموافقة لتلك الأصول .

(١) نقض الدارمي (٤٣٢/١-٤٣٣) .
(٢) ينظر: مشكل الحديث (ص١٣٤،١٠٧،١٠٣،٩٠،٨٧،٦٣،٣٨،٣٧،٢١)
(٣) ينظر: المصدر السابق (ص٢١، ٦٣) .

٤. البحث عن أوجه التأويل لكل حديث يورده، ويتكلف في ذلك وإن كان الحديث مما لا يحتج به، بل قد يصرح – أحياناً – بضعف ذلك الحديث، وأنه معلول بعلة معينة، ومع ذلك يجهد نفسه في تأويله[١] .

٥. خلطه فيما يورده من الأحاديث، بين الصحيح، والضعيف، والموضوع ويجعلها كلها نسقاً واحداً في دلالاتها، وأنها مما يجب تأويله .

٦. الاستدلال بالسُّنة في دقائق مسائل الأسماء والصفات[٢]، وإن كان رأيه في أخبار الآحاد أنها لا تفيد العلم واليقين، لكن يرى جواز ذكرها لإفادتها غلبة الظن.

قال في بيان هذه الجزئية في منهجه:(إنما يُقبل خبر الواحد فيما طريقه طريق العمل على الظاهر، دون القطع به على الباطن)[٣] .

وقد أورد تساؤلاً ثم أجاب عنه بما يبين منهجه في هذه المسألة، فقال: (فإن قيل: إنكم لا توجبون العلم والقطع بأمثال هذه الأخبار لأنها آحاد وما في معانيها فكيف تجمعون بينها وبين ما في الكتاب ؟ قيل: طريق الجمع بينهما من وجه آخر وهو أنه مما أطلق في وصف الله جل ذكره وله معنى صحيح معقول، وإذا كان أحدهما مقطوعاً به والآخر مجوزاً وليس لاختلافهما في طريقهما ما يوجب اختلاف حكمهما في جواز الإطلاق حمل معانيها على الوجه الصحيح، فإن قيل: فإذا لم يكن خبر الواحد موجباً للاعتقاد والقطع وليس في هذه الأخبار عمل يقتضي ذلك منها بحسبه فعلى ماذا تحملونها ؟ قيل: إنها وإن لم تكن موجبة للقطع بها مقتضية للعلم فإنها مجوزة مغلبة، وقد يفيد الخبر التجويز من جهة إطلاق اللفظة وقد يفيد ذلك من طريق القطع والاعتقاد، وإذا كان طريقه تواتراً وإجماعاً ظاهراً أو كتاباً ناطقاً فإنه يقتضي الاعتقاد والقطع بحسبه، وإن كان ذلك مستنداً إلى أخبار آحاد وعدول ثقات كان الحكم بها على الظاهر واجباً من طريق التجويز ورفع الإحالة وإن لم يكن فيها القطع والاعتقاد، فلذلك رتبنا هذه الأخبار على هذه الوجوه التي ذكرناها)[٤].

---

(١) ينظر: مشكل الحديث (ص١٧٨،١٦٨،١٦١،١٣٣،٦٢،٥٢،٤٧،٤٢) ففيها أحاديث ضعيفة وموضوعة، أنكر بعضها هو نفسه .

(٢) وهذه تعدّ نقطة تحول في المذهب الأشعري الذي لم يهتم أساطينه قبل ابن فورك بمثل هذا المنهج في الاستدلال، ينظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٥٦٩/٢) .

(٣) مشكل الحديث(ص١٨٠).

(٤) مشكل الحديث(ص٢٦٩-٢٧٠).

خاتمة، وفيها:

خلاصة في المقارنة بين المنهجين تضمنت النقاط التالية:

- أن الإمام الطحاوي رحمه ركّز على أن الإشكال، ومنه التعارض والاختلاف، هو في ظاهر الأمر، وفي نظر الناظر، وليس في نفس الأمر؛ لأن الفهوم تتفاوت، والاطلاع على الأدلة المتنوعة كذلك يتفاوت فيه العلماء.
- بعد أن استقرّ عنده المنهج العلمي الصحيح في دفع الإشكال، يبيّن جميع ما وصل إليه مما استُشكل ظاهره، فيزيل ذلك الإشكال بكل يسر واطمئنان، وفق منهج مدعوم بالأدلة النقلية والعقلية، ويختم ذلك غالباً بقوله: «فاتفق بحمد الله تعالى حديثا رسول الله ﷺ اللَّذان ذكرناهما ولم يختلفا".
- كما سار الإمام الطحاوي-رحمه الله- وفق منهجي السَّبر والاستقراء؛ ولهذا كان يستطرد، ويكثر من نقل النصوص ليستدلّ على ما يراه صواباً موافقاً للشريعة وفق منهج السَّلف.
- فنخرج من هذه الملامح من منهج الإمام الطحاوي – العلمي والتطبيقي- في دفع الإشكال عن ظواهر النصوص: بأن ما أنزله الله تعالى، أو بيّنه رسوله ﷺ مما يجب اعتقاده، أو تعبّد الله تعالى به، ثم ظهر عليه نوع إشكال فهو طارئ قد بيّنه الجهابذة من الأئمة والعلماء، وليس فيه ما يدعو إلى الوقف أو التفويض المذموم، وإلا فما اشتبه معناه فإنه يؤمن به، ثم يردّ إلى المحكم لمعرفة معناه، إلحاقاً للفرع بالأصل الثابت، وتوفيقاً بين النُّصوص وإعمالها جميعاً ما أمكن.
- في حين وجدنا أن ابن فورك ومن سار على منواله يستشكلون من النصوص كل ما له تعلق بصفات الباري تعالى، وبخاصة الاختيارية منها كالنزول، والكلام، والإتيان، والعلو، والرضا، والغضب، والحب، وبعض الصفات الخبرية كالوجه، واليدين، والقَدم، ونحوها.
- من سماتهم المسارعة والجرأة على تهوين النصوص، بتأويلها، أو نفيها، أو تحريفها، بصرف النظر عن درجتها في الاحتجاج من حيث الثبوت أو الدلالة،وذلك بحجة أنها مشكلة باعتبار مخالفتها للمعقول من أن الله لا يشبه في صفاته صفات خلقه، وأن اعتقاد مقتضى النصوص التي وردت بها، فيه هذا المحذور وهو التشبيه، وهذا إشكال عظيم عندهم.

- ويتبعون منهجاً غير منضبط، وأدوات غير مواتية ومتوافقة مع المنهج الصحيح المتبع، وأدواته التطبيقية له.فنجدهم يذكرون من المعاني في تفسير القرآن لم يقل بها أحد ممن يعتدّ بعلمه بكتاب الله وعلومه، وكذلك الحال بالنسبة للعلوم الأخرى، كتضعيف الأحاديث أو تصحيحها، بدون ضوابط علماء الحديث وقواعدهم.
- كما نجد ابن فورك شحن كتابه "مشكل الحديث" بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، ومع ذلك فهو يكدّ في تأويلها وإبطال ظواهرها، تماماً كما يفعله مع الأحاديث الصحيحة؛ بل إنه في بعض الحالات يدرك ضعف الحديث، ويبيّن ذلك ومع ذلك لا يستنكف عن تأويله، كأنّه لا يعرف من التحقيق الذي يزعمه إلاّ تأويل النصوص، وإبطال معانيها وما دلّت عليه من إثبات الصفات والأفعال للباري جلّ وعلا.
- موقفهم ممن يخالفهم في العقيدة متشدد ومتصلّب مصادر على الحقيقة والرأي المخالف ولو كان صواباً، فيبادرون بإصدار الأحكام عليهم، ونبزهم بأوصاف لا تليق، وتتنافى مع آداب العلم، وحقوق العلماء.
- أن شيوخهم في "العلم" جهمية، منكرون لحقيقة العقيدة التي جاءت بها نصوص الوحيين، كأبي شجاع الثلجي، ابن فورك اعتمد تأويلات الجهمية في كتابه "المشكل" عليه الذي ورث مقالة المريسي وورّثها من بعده، وكان يضع الحديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث،يسابّهم بذلك، كما قال الإمام ابن عدي رحمه الله.

هذا ما توصلت إليه في بحث هذا الموضوع، وأرجو أن أكون فقد وُفقت في مقاربته، وعرضه، ونتائجه، والله المسؤول أن يتقبل، إنه سميع قريب مجيب.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع:

- **إبطال التأويلات لأخبار الصفات** للقاضي أبي يعلى الفراء، تحقيق محمد المحمود النجدي، دار إيلاف الدولية للنشر، الكويت، ١، ١٤١١هـ.
- **ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل** د. محمد الجليند، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر القاهرة ١٣٩٣ هـ .
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة،** لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير. دار الشعب، القاهرة.
- **الإصابة في تمييز الصحابة** للحافظ ابن حجر. تحقيق طه محمد الزيني.مكتبة ابن تيمية، القاهرة. ١٤١١هـ.
- **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة تحقيق محمد الأصفر، المكتب الإسلامي بيروت ط٢، ١٤١٩ هـ.
- **تأويل مشكل القرآن** لابن قتيبة، تحقيق د. السيد صقر. دار التراث، القاهرة ط٢، ١٣٩٣ هـ.
- **التدمرية** لابن تيمية تحقيق د.محمد بن عودة السعوي. دار العبيكان، الرياض.
- **التسعينية** لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق د. محمد العجلان. مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- **تهذيب الآثار** ، تأليف أبي جعفر الطبري ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .(د.ت) .
- **درء تعارض العقل والنقل** لابن تيمة،تحقيق د. محمد رشاد سالم، توزيع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض ط١٤٠٠،١هـ
- **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب،** تأليف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار ابن تيمية، القاهرة. (د.ت).
- **دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصفات، ونقد كتاب (تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه) المنسوب للسيوطي،** تأليف أ.د. محمد السمهري، دار بلنسية، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- **سير أعلام النبلاء للذهبي،** تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠٢ هـ.

- **شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي**،تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطبعة: ١، بيروت، ١٤١٥ه.
- **طبقات الشافعية الكبرى** ، تأليف تاج الدين السبكي ، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (د.ت)
- **طبقات الشافعية** للسبكي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتـاح الحلـو. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة. (د.ت).
- **القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف** ، تأليف د. إبراهيم البريكان دار الهجرة ، الدمام ، ط٢ . ١٤١٥هـ .
- **الكامل في ضعفاء الرجال** لابن عدي. دار الفكر، بيروت. ط٣، ١٤٠٩هـ.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية** جمع عبد الرحمن بن قاسم، بإشـراف الرئاسـة العامة لشؤون الحرمين الشريفين (د.ت).
- **مشكل الحديث** لابن فورك،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- **موقف ابن تيمية من الأشاعرة** د. عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الريـاض، ط٢، ١٤١٦ هـ.
- **نقض الإمام عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد** ، تأليف الإمام عثمـان بـن سعيد الدارمي ، تحقيق د. رشيد بن حسن الألمعي ، مكتبـة الرشـد ، الريـاض . ط١، ١٤١٨هـ .
- **وجوه الترجيح الحديثية في شرح مشكل الآثار** للإمام الطحاوي، إعداد صالح بن حمـد الحواس، ماجستير، بحث مطبوع على الآلة. جامعة الملك سعود. ١٤١٨ هـ.
- **وفيات الأعيان، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان.** تحقيق إحسان عباس. دار صادر، بيروت. (د.ت).